بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقم : ١٥ /17/1/2
التاريخ : ٥ / ذي القعدة /١٤٤٣هـ
الموافق : ٤ / يونيو/ ٢٠٢٢م
اليوم : السبت

محضر تقريري للجلسة ١٥ /٢ /١٧/١

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الخامسة عشرة من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي السابع عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت بتاريخ ٥ / ذي القعدة /١٤٤٣هـ الموافق ٤ / يونيو /٢٠٢٢م .

برئاسة الأخ / عبد الرحمن حسين الجماعي نائب رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١- اللـــــواء / علـــــي الكحلانـــــي مســـــاعد وزيـــــر الـــــدفاع

٢- الأخ / علـــــي محمـــــد حميـــــد مـــــدير عـــــام المؤسســـــة الاقتصـــــادية

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم .. ثم باسم الشعب) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه..

بارك المجلس للشعب اليمني الاتفاق على تمديد الهدنة لفترة اضافية لمدة شهرين وطالب بوقف الحرب العبثية والعدوانية التي أنهكت الشعب اليمني وتسببت في خسائر بالأرواح ودمار في البنية التحتية والممتلكات الخاصة والعامة وأدت إلى انتشار المجاعة وتفشي الأمراض والأوبئة ونقص حاد في الغذاء والدواء والوقود.

وأكدا على ضرورة أن تشمل الهدنة كافة مناطق البلاد، وألا تقتصر على السماح المحدود لدخول السفن وعدد من الرحلات من وإلى مطار صنعاء الدولي وأن تشمل الهدنة رفع الحصار الكامل عن الموانئ اليمنية والمطارات والممرات بين المدن ومنها محافظة تعز.

وأعرب المجلس عن الأمل في أن يتحول اتفاق تمديد الهدنة المؤقتة إلى سلام شامل ودائم .. حاثاً كافة الاطراف على الالتزام بتنفيذ كافة بنود الهدنة بما في ذلك إيقاف الخروقات واطلاق سراح الأسرى الكل مقابل الكل ووقف الحرب الاقتصادية التي تشن على الشعب اليمني منذ أكثر من سبع سنوات تفادياً لكارثة إنسانية جراء العدوان والحصار.

ودعا المجلس القوى اليمنية إلى استثمار الهدنة والانطلاق نحو حوار وطني ينهي فصول العدوان والحصار ويضع حداً للتدخل الأجنبي والوصاية الخارجية وبما يحفظ لليمن وحدته وسيادته وأمنه واستقراره ويحقق مصالح الشعب اليمني الصامد وتطلعاته للوقف الشامل والكامل للعدوان والحصار.

ودعا مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تحمل المسؤولية الانسانية والأخلاقية تجاه معاناة الشعب اليمني والتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين والعمل بشتى الوسائل على إنجاح مساعي ومبادرات تحقيق السلام.

بعد ذلك استمع المجلس الى توصيات لجنة التجارة والصناعة حول الوضع الحالي للشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية (يدكو) ..ثم استمع المجلس الى ملاحظات الأخوة أعضاء المجلس حيث كدوا على اهميه دعم الشركة كونها من الشركات الوطنية التي تخدم الاقتصاد الوطني وطالبوا الحكومة بأن تدعم الشركة وبما لا يخالف القوانين التي تدعم المنافسة ولا يتم الاحتكار للشركة وحدها ولابد أن تنافس كبقية الشركات الموجودة داخل الوطن .

بعد ذلك استمع المجلس إلى تعقيب الأخ اللواء /على الكحلاني مساعد وزير الدفاع الذي قدم اعتذار الاخ/وزير الدفاع لعدم تمكنه من الحضور كونه في مهمه ميدانية .. كما اوضح بأن هناك بعض الاشياء اغفلها التقرير ولم يتطرق إليها منها أن الشركة هي شركه مساهمة (٤٠٪) للدولة و (٣٠ ٪) للقطاع المختلط و(١٥٪) للقطاع الخاص وقد تأسست في الستينات وكانت هي المستورد الوحيد للأدوية وبدأت التصنيع في الثمانينات ثم تراجعت في التسعينات وكانت قد دخلت مرحلة الخصخصة وفي عام ٢٠٠٣م كلفت المؤسسة الاقتصادية بأن تستلم إدارة الشركة وان تعيدها من مكتب الخصخصة باعتبارها شركة عامه مساهمة وقامت المؤسسة الاقتصادية بإعادتها إلى السوق من جديد وكانت الشركة تخضع لوزارة المالية ثم أصبح لوزارة المالية ممثل في الشركة وممثل للقطاع الخاص وممثل للقطاع المختلط وقامت المؤسسة بتعيين مجلس إدارة جديد وقامت المؤسسة بتمويل الشركة وقامت الشركة بعملها ونافست في السوق ولكن للأسف شنُت عليها حملة ظالمة وبعد ذلك أصدر مجلس النواب قرارات الزم المؤسسة و الحكومة بإعادة تأهيل مصانع الشركة بمعدات حديث تم تأهيل الشركة وكانت تنتج حوالى (١٧٤) صنف من المستحضرات الطبية وكانت هي الشركة الرائدة في اليمن وقد أنفقت المؤسسة عليها اكثر من (٦) مليار ريال وهذه المديونية مازالت مسجلة على الشركة حتى اليوم وفي عام ٢٠١١م تم سحب الشركة من المؤسسة الاقتصادية وتسليمها لوزارة التجارية والصناعية وتم تعديل النظام الأساسي للشركة وهذا ليس من حقها لأن كل المصانع والمباني والمواد الخام من موارد المؤسسة الاقتصادية .. كما أكد بأن الشركة لا يمكن ان تقوم بعملها وتستعيد نشاطها وتنافس في السوق إلا اذا حصلت على التمويل اللازم ويجب على الدولة تمويلها كونها تمتلك (٤٠٪) من الشركة أو يعود الوضع كما كان عليه بأن تعود الشركة للمؤسسة وتتحمل المؤسسة مسئولية تمويل وتشغيل الشركة

كما استمع المجلس إلى توضيح من مدير عام المؤسسة الاقتصادية حيث أوضح أن الشركة تعاني من عدم وجود سيولة ولا يوجد رأس مال لتشغيل الشركة ولابد من تدخل الدولة بدعم المؤسسة وإعادة نسبة الـ(٤٠٪) التي أخذت من المؤسسة وسوف يتم إعادة الشركة إلى ما كانت عليه وأفضل .

بعد ذلك اقر المجلس اعادة التقرير إلى اللجنة لمزيد من الدراسة مع الجهات المعنية وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس .

كما اقر المجلس إدراج التقارير التالية إلى جدول اعماله.

١- تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي العدل والأوقاف وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية بشأن الرسوم القضائية وتعديلاته.

٢- تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن نتائج زيارتها الميدانية لقطاع الأرصاد الجوية بالهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد .

٣- التقرير التكميلي للجنة النقل والاتصالات بشأن الأضرار والخسائر الناتجة عن العدوان الغاشم على بلادنا لقطاع النقل جراء العدوان الغاشم على بلادنا خلال الفترة مارس ٢٠١٥ وحتى٢٠٢١/١٢/٣١م .

كما استمع المجلس الى تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن نتائج زيارتها الميدانية لقطاع الأرصاد الجوية بالهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد .. وارجاء مناقشته إلى جلسة قادمه بحضور الجانب الحكومي .

كما اقر المجلس بأن يتم طلب وزيري الداخلية والعدل والنائب العام إلى لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بناءً على القرار السابق للمجلس للنقاش والتنسيق مع الوزراء المذكورين للنزول الميداني المشترك من المجلس والحكومة لزيارة السجون في ضوء نتائج النقاش .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء